الجمهورية التونسية **باردو في 27مارس 2012**
المجلس الوطني التأسيسي
لجنة الهيئات الدستورية

إلى عناية السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع: محضر الجلسة **عدد12** للجنة الهيئات الدستورية.
جدول الأعمال: مواصلة النظر في قائمة الهيئات الدستورية.
الحاضرون:جميع أعضاء اللجنة مع اعتذار السيد الناصر البراهمي.
بداية الجلسة: 10و10د

افتتحت اللجنة أعمالها بالنظر في قائمة أعدها السيد منير بن هنية والتي تضمنت جميع الهيئات الدستورية المقترحة والتي وقع التداول بشأنها في الجلسات السابقة وذلك بغاية تحديد المواقف شبه النهائية بخصوص اعتمادها من عدمه .
وتمحور النقاش في هذه الجلسة حول 19 هيئة مقترحة وتميّز هذا النقاش بعمومّيته إذ ذكّر السادة النواب بمواقفهم السابقة والتي أعربوا عنها بالجلسات السابقة بخصوص دستورية الهيئات المتداول بشأنها.

*الهيئات التي تقررعدم دسترتها:

وتوافق السادة النواب على استبعاد الهيئات التالية من مجال نظر اللجنة وذلك إما لأنها لا ترقى أن تكون دستورية وهي:
-ديوان المظالم.
-الهيئة العليا للمواصفات والجودة.
-الهيئة العليا للمحافظة على التراث والهوية.
أو لأنها لا تدخل في مجال اختصاص لجنة الهيئات الدستورية وهي:
-دائرة المحاسبات.
كما تم التوافق على دستورية هيئتين بدون أي خلاف وهما:
-الهيئة العليا للانتخابات.
-الهيئة العليا للإعلام والاتصال السمعي والبصري والرقمي.

*الهيئات التي تقرر دمجها:

*هيئة مقاومة الفساد والرشوة مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة والهيئة العليا لمراقبة التوظيف والتشغيل.

***الهيئة العليا لحماية حقوق الأجيال القادمة:**

بعد نقاش مطول حول مجموعة من الهيئات ذات الصبغة المالية وهي:

-هيئة مراقبة السوق المالية.

-الهيئة العليا لمراقبة قروض الدولة.

-الهيئة العليا للمديونية.

ومجموعة أخرى من الهيئات ذات الصبغة البيئية:

-الهيئة العليا للمحيط والتنمية المستدامة .

-الهيئة العليا للبيئة.

ذهبت غالبية السادة النواب إلى إدماج مجموع هذه الهيئات صلب هيئة واحدة تعنى بحماية حقوق الاجيال القادمة والتي تنقسم إلى حقوق بيئية وأخرى اقتصادية.

إلاّ أن الآنسة آسيا النفاتي أكدت على ضرورة إفراد البيئة بهيئة مستقلة حتى لا يقع تهميشها بينما رأى بقية المتدخلين أن القطاع المالي والقطاع البيئي يتقاطعان من ناحية ضرورة حماية الأجيال القادمة من المديونية المشطة ومن استنزاف الثروات الطبيعية مع الحفاظ على بيئة سليمة

*الهيئة المستقلة لمراقبة السياسات العمومية مع مجلس الخبراء:

دافع السادة جمال الطوير وعبد الباسط بن الشيخ ومحمد الحبيب الهرقام وعبد المنعم كرير والسيدة دليلة بوعين عن فكرة إيجاد هيئة تحدد الخط الوطني العام الذي لا محيد عنه ورأت السيدة نادية شعبان أن فكرة الحوكمة أساسية في تصورها للهيئات الدستورية بينما اعتبر السيد المهدي بن غربية أن الدستور الوحيد هو الضامن للديمقراطية ولالتزام الحكومات وأكد على ضرورة إيجاد تصوّر يضمن حياد الإدارة وبذلك نضمن الاستمرارية في السياسات.

*الهيئات التي تقرر تأجيل النظر فيها:

أما بخصوص الهيئات التي تقرّر تأجيل النظر بشأنها في انتظار الحسم بخصوصها بعد المزيد من التأمل والنقاش فهي:

***الهيئة العليا للتونسيين بالخارج:**
دار نقاش ثري في إطار هذه الهيئة إذ دافعت السيدة نادية شعبان عن مقترحها بدسترة هذه الهيئة ودعمها في ذلك السيد عبد المنعم كرير على اعتبار ضرورة إيجاد هيكل دستوري يلبي طموحات التونسيين بالخارج والمتمثلة في إعطائهم حق النظر في الاتفاقيات الثنائية التي تبرمها الدولة التونسية والتي تؤثر على وضعيّتهم القانونية.
ورأى السيد نعمان الفهري أن هذه الهيئة لازمة لكن يجب التأمل في دسترتها من عدمه بينما عارضت السيدتين حبيبة التريكي ودليلة بوعين دسترة هذه الهيئة واعتبر السيد البشير شمام أنه يمكن دمجها مع الهيئة العليا لحقوق الانسان ولم ير السيد منير بن هنية لزوما لدسترتها رغم إقراره بضرورة وجود هيكل يعنى بالتونسيين بالخارج.
بالتالي تقرر إرجاء النظر في موضوع هذه الهيئة لاحقا.
ملاحظة: تم استعراض أهم صلاحيات ديوان التونسيين بالخارج.

***الهيئة العليا للتربية والتكوين والبحث العلمي:**

دافع السيد عبد السلام شعبان عن هذه الهيئة نظرا لأهمية قطاعات التربية والتكوين والبحث العلمي في البلاد وانعكاساتها على الوضع الاجتماعي والاقتصادي العام وأكد أن عديد القطاعات النقابية سترفع بيانا يطالب بدسترة مثل هذه الهيئة.
في المقابل اعتبرت السيدتين دليلة بوعين وحبيبة التريكي أن هذه الهبيئة لا ترقى للمرتبة الدستورية باعتبارها تدخل في الهيئة العليا للسياسات العمومية.

***الهيئة العليا للإفتاء:**
رفض السيدين المهدي بن غربية ونعمان الفهري والسيدة نادية شعبان دسترة هذه الهيئة باعتبار الإفتاء شانا شخصيا لا يجب وضعه في مؤسسة مستقلة .
في المقابل دافع السيدين البشير شمام والسيد منير بن هنية عن هذه الهيئة ضمانا لتوحيد مؤسسة الفتوى بينما رأى السيد وسام ياسين ضرورة دمجها صلب المجلس الإسلامي الاعلى وأكد السيد محمد كريم كريفة أن وجود مؤسسة للإفتاء ضروري لكن دسترتها يبقى محلّ نقاش.

رفعت الجلسة على الساعة 14و20د.

رئيس اللجنة **المقرر**